

مشهد العلاقات الخارجية: نفوذ عسكري متصاعد تقابله عزلة دولية متنامية

عازر دكور

نفوذ عسكري إسرائيلي في الشرق الأوسط يقابله تصاعد عزلتها الدولية الدعم الأمريكي مستمر لكن الفجوة اتسعت حول صورة إسرائيل بين مصوتي الحزب الديمقراطي عودة ترامب تعيد الحميمية للعلاقة مع إسرائيل انقسام أوروبي بين الدول حول الموقف من إسرائيل اغتيالات وتوسعات إلى ما وراء حدود إسرائيل تعيد تشكيل توازنات الشرق الأوسط الجيوسياسية مسارات قانونية دولية متعددة تهدد مكانة إسرائيل عالمياً

تحت المجهر



.. على أنقاض عيادة تابعة للأونروا دُمرت إثر غارة جوية إسرائيلية، في مخيم جباليا، في ٢ نيسان ٢٠٢٥. (إ.ب.أ.)

١ يتقدّم المؤلف بجزيل الشكر للدكتور سونيا بولص، أستاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان في كلية القانون والعلاقات الدولية بجامعة أنطونيو دي نبريخا، على ملاحظاتها القيمة، ومساهمتها في مراجعة النص.

ملخص تنفيذي

تواجه علاقات إسرائيل الخارجية تناقضاً إستراتيجياً بعد حربها على غزة ومحور المقاومة في ٢٠٢٤؛ فرغم توسع نفوذها العسكري وسعيها لفرض ترتيبات جديدة، تآكلت شرعيتها عالمياً، وزادت عزلتها وسط اتهامات بارتكاب جرائم حرب، مما يعقد مسألة ترجمة «إنجازاتها» سياسياً

كثفت الولايات المتحدة دعمها العسكري والدبلوماسي لإسرائيل بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، مقدمة مليارات الدولارات ومنعشة تحالفها الإستراتيجي. لكن مع تصاعد الحرب، اتسعت الفجوة بين إسرائيل كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة ومحط إجماع في أوساط الحزبين الديمقراطي والجمهوري (bipartisan consensus)، وصورة إسرائيل كدولة «ديمقراطية ليبرالية» تتشارك مع الولايات المتحدة «قيماً مشتركة»

كشفت الحرب على غزة عن انقسام أوروبي متزايد، إذ تحوّل دعم الاتحاد الأوروبي لإسرائيل إلى معضلة بين القيم الحقوقية والمصالح الإستراتيجية. بينما دعمت دول كإسبانيا وإيرلندا محاسبة إسرائيل دولياً، واصلت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تعزيز التعاون العسكري والسياسي معها

شهد عام ٢٠٢٤ تغييرات جذرية في الشرق الأوسط، حيث اغتالت إسرائيل قادة بارزين في حزب الله، وسقط نظام الأسد، وتوغلت إسرائيل في أراضي لبنان وسورية، مما يعيد تشكيل خريطة نفوذها الإقليمي

شهد عام ٢٠٢٤ ضغوطاً قانونية غير مسبوقة على إسرائيل، بدءاً من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد عدم قانونية الاحتلال، إلى مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو وغالانت. عكست هذه التطورات فشل إسرائيل في ترسيخ روايتها القانونية وأضعفت موقفها الدولي

من تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ومحور المقاومة خلال العام ٢٠٢٤، أن سياسة إسرائيل الخارجية عكفت على التعامل مع تناقض بارز: من جهة، انفلات القوة العسكرية الإسرائيلية على مستوى الشرق الأوسط فتح أمام إسرائيل، من منظور العلاقات الخارجية الإسرائيلية، فرصاً لفرض ترتيبات جديدة في شرق أوسط متحول، وتحجيم المسألة الفلسطينية وفق هذه الإنجازات. فخلال العام ٢٠٢٤، أدت العمليات الحربية الإسرائيلية إلى تفكيك محور المقاومة، وإضعاف حزب الله، وسقط نظام الأسد، واحتلت إسرائيل أراضي سورية، إضافة إلى تدمير قطاع غزة وتحويله إلى «مشكلة إنسانية» ذات أبعاد إقليمية/دولية تتراوح بين فكي التهجير وإمساك إسرائيل بمفتاح إعادة الإعمار. كما شهدنا توسعاً ملحوظاً في رقعة العمل الحربي الإسرائيلي تمثل في هجمات ل سلاح الجو الإسرائيلي على اليمن، والعراق، وسورية، وإيران.

لكن من جهة أخرى، تزايد التآكل في مكانة إسرائيل الأخلاقية والقانونية-السياسية، إذ ازدادت عزلتها الدولية، وتم اتهامها بارتكاب جرائم حرب، بالإضافة إلى صداماتها مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشأن الممارسات المنتهكة للقانون الدولي وحل الدولتين (الذي لا يزال الحل الوحيد المقبول بنظر المجتمع الدولي والدول العربية)، ما أدى إلى تراكم قضايا ملحة تجعل من الصعب، من منظور العلاقات الخارجية الإسرائيلية، ترجمة «الإنجازات» العسكرية لإسرائيل بشكل تستطيع دول الجوار التعايش معه والمجتمع الدولي (عدا الولايات المتحدة وقلّة قليلة من الدول) تقبله. كما أدى هجوم ٧ أكتوبر، وحرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع، إلى «تجميد» مرحلي، بأقل تقدير، لانضمام السعودية إلى مشروع التطبيع الإبراهيمي.

سجلت إسرائيل أكبر تراجع لها في مؤشر القوة الناعمة حيث هبطت إلى المرتبة ٣٣، مما يشكل تراجعاً بمقدار ٤٢ نقطة في مؤشرات السمعة. وعزا تقرير (Brand Finance) هذا التراجع إلى التصورات التي تجعل من إسرائيل دولة تُعتبر «على عتبة المنبوذين»، أي دولة على وشك العزلة الدولية بسبب شعور عالمي بإفلاتها من العقاب، مما دفع الصحافي الأميركي الشهير توماس فريدمان إلى التحذير من «التآكل السريع لمكانة إسرائيل»، خصوصاً لدى شعوب ألمانيا والولايات المتحدة، ودول الجنوب العالمي، مما أثر على مقامها الأخلاقي في المنتديات الدولية.

يشكل هذا المناخ تحدياً بارزاً للدول الغربية والعالم أجمع، حيث يتفاقم التناقض بين التزام الجنوب العالمي (الذي يشكل أغلبية دول العالم) بقيم حقوق الإنسان واحترام المحاكم الدولية، وحفاظ العالم الغربي على وجه الخصوص على المصالح الإستراتيجية، سواء السياسية أو الاقتصادية، مع دولة متهمه بارتكاب جرائم إبادة جماعية وتشهد تآكلاً متسارعاً في شرعيتها وسمعتها الدولية.

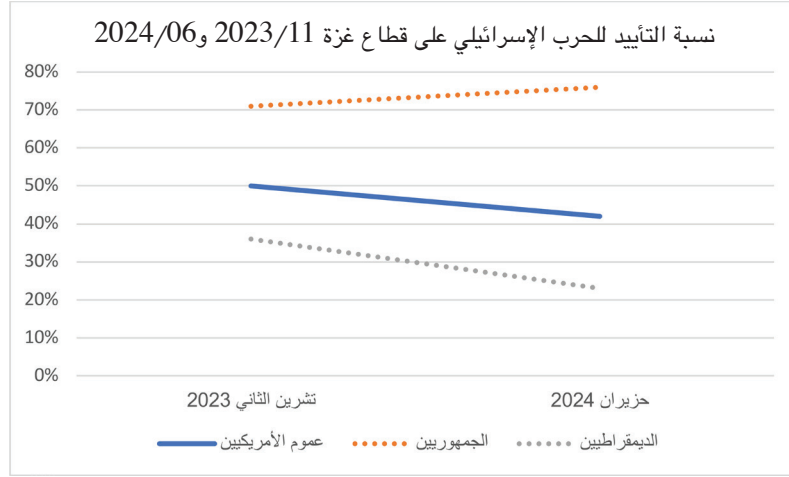
استنادًا إلى هذه خلفية، يركز هذا الفصل على خمسة محاور تعكس أهم تفاعلات السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال ٢٠٢٤ وبدايات ٢٠٢٥. القسم الأول يتناول مشهد علاقات إسرائيل والولايات المتحدة، ويحلل الدعم العسكري والدبلوماسي الأميركي لإسرائيل خلال الحرب، وتأثير حرب الإبادة على العلاقات بين إسرائيل من جهة، والحزبين الأميركيين الرئيسيين والرأي العام الأميركي من جهة ثانية، ويتوقف عند أبرز الآثار التي تحملها عودة ترامب لسدة الحكم على العلاقات. القسم الثاني يتناول مشهد علاقات إسرائيل مع الدول الأوروبية ومع الاتحاد الأوروبي في ظل تحولات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه إسرائيل، وتزايد الانقسامات بسبب التوجهات السياسية تجاه الحرب في غزة والأزمة الإنسانية الناجمة عنها. تولي إسرائيل اهتمامًا كبيرًا لإعادة ترميم هذه العلاقة كما يرشح من عقد اجتماع لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل رغم معارضة واسعة. القسم الثالث يتناول مشهد علاقة إسرائيل الخارجية مع الدول المحيطة (الأردن، ومصر، وسورية، ولبنان، وتركيا)، على ضوء انهيار محور المقاومة وتعاضم الأزمة الإنسانية في غزة وأثار اقتراح ترامب أن يتم حلها بتهجير سكان قطاع غزة على حساب دول عربية محيطة. القسم الرابع يستعرض علاقات إسرائيل مع روسيا، والصين، وقارتي أفريقيا وأميركا اللاتينية بالتركيز على تفاعلات الحرب على قطاع غزة. والقسم الخامس والأخير يتناول المأزق الإسرائيلي الذي لا يبدو أن له حلاً على المدى المنظور من وجهة نظر الخارجية الإسرائيلية، وهو ملف القانون الدولي وتفاعلات منظمات الأمم المتحدة ومحاكمها مع جرائم الحرب في قطاع غزة، وتداعيات الأمر على مكانة إسرائيل القانونية-السياسية.

أولاً: العلاقات مع الولايات المتحدة

منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم دعم عسكري ودبلوماسي كبيرين لإسرائيل وأرسلت سفناً وطائرات حربية إلى المنطقة، وزوّدتها «بكل ما تحتاجه للدفاع عن نفسها»، إذ قدّمت ما لا يقل

عن ٢٣ مليار دولار لدعم العمليات العسكرية الإسرائيلية حتى أكتوبر ٢٠٢٤،^٢ واستعملت حق النقض في مجلس الأمن عدّة مرات خلال ٢٠٢٤ ضد قرارات وقف إطلاق النار في غزة. كما زار وزير الخارجية الأميركي إسرائيل عدّة مرات وانضم لنقاشات مجلس الحرب. ورغم هذا الدعم غير المسبوق، فقد تغيّرت مواقف الرأي العام الأميركي حول الحرب الإسرائيلية على غزة مع تقدّمها الزمني، وعكّست اتجاهات وانقسامات حزبية واجتماعية ذات دلالة داخل المجتمع الأميركي.^٢

لطالما حظيت إسرائيل بدعم واسع من الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، لكن الحرب الحالية كشفت عن انقسامات داخل الحزب الديمقراطي، حيث انتقد الجناح التقدمي بداخله علناً القصف المكثف على غزة وسقوط آلاف الضحايا المدنيين. في المقابل، لا يزال الجمهوريون ومعظم الديمقراطيين التقليديين يدعمون تقديم مساعدات غير مشروطة لإسرائيل.



لطالما حظيت إسرائيل بدعم واسع من الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، لكن الحرب الحالية كشفت عن انقسامات داخل الحزب الديمقراطي، حيث انتقد الجناح التقدمي بداخله علناً القصف المكثف على غزة وسقوط آلاف الضحايا المدنيين. في المقابل، لا يزال الجمهوريون ومعظم الديمقراطيين التقليديين يدعمون تقديم مساعدات غير مشروطة لإسرائيل. تعزى هذه التوترات بين إسرائيل وإدارة بايدن جزئياً إلى مخاوف الديمقراطيين من خسارة دعم قاعدتهم الانتخابية، التي تضم العرب والمسلمين، إلى جانب دور أنصار القضية الفلسطينية والجناح التقدمي داخل الحزب. ومع ذلك، هناك عوامل أعمق تؤثر في هذه العلاقة، إذ تتسع الفجوة بين إسرائيل كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة وباعتبارها محط إجماع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري (bipartisan consensus) من جهة، وصورة إسرائيل كدولة «ديمقراطية ليبرالية» تتشارك مع الولايات المتحدة «قيماً مشتركة» من جهة أخرى، خاصة مع تصاعد الاتهامات الموجهة إليها بارتكاب جرائم حرب، و«تشويه» صورة الولايات المتحدة عبر استخدام أسلحتها بطرق تخالف «التوصيات» الأميركية. هذه الفجوة المتزايدة من شأنها، كما يرى القنصل السابق لإسرائيل في نيويورك ألون بنكاس (Alon Pinkas)، أن تعمق الخلافات بين الحزبين الأميركيين حيال التعامل مع إسرائيل. وحذر بنكاس من فشل إسرائيلي في صيانة أسس هذا التحالف مع الولايات المتحدة - الذي لا غنى عنه - وأنه قد يؤدي إلى استدراك أميركي بخصوص الجدوى منه.^٥

في هذا السياق، فرضت الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها عقوبات على مستوطنين ومنظمات استيطانية في شباط ونيسان ٢٠٢٤، واعترضت مراراً على نفوذ الوزراء اليمينيين المتطرفين مثل بتسائيل سموتريتش وإيتمار بن غفير بسبب تصريحاتهم المتشددة أو ممارساتهم ضد الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، تصاعدت المسألة داخل الكونغرس حول استخدام إسرائيل للأسلحة الأميركية، حيث دعا بعض المشرعين إلى مراجعة إمدادات الأسلحة بسبب المخاوف من استهداف المدنيين في غزة، لا سيما في ظل اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة وجرائم حرب.^٦ كما انتقدت إدارة بايدن عرقلة إسرائيل وصول

المساعدات الإنسانية إلى غزة (وحاولت في نيسان ٢٠٢٤ بناء ميناء عائِم لم يكتب له النجاح وتم تفكيكه)، وأصدر بايدن مذكرة أمن قومي (NSM-20) تُلزم الدول المستفيدة من الأسلحة الأميركية بضمان عدم انتهاك القانون الدولي الإنساني.

ومع ذلك، لم تتمكن إدارة بايدن من التأثير بشكل فعّال على قرارات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته بشأن ضراوة العمليات الحربية في قطاع غزة واستهدافها «غير المحسوب» للمدنيين (حتى أولئك حملة الجنسية الأميركية الذين تم تبليغ الجيش الإسرائيلي عن أماكن تواجدهم) و/أو الضغط عليها للقبول بوقف لإطلاق النار.^٧ ورغم هذه التوترات، لم تتراجع إدارة بايدن عن دعمها المطلق لإسرائيل، بل إنها واجهت ضغوطاً داخلية نتيجة الموازنة بين المصالح السياسية والإستراتيجية والاستجابة لمطالب تيارات داخل الحزب الديمقراطي.^٨ وبالرغم من تعليقها بعض شحنات الأسلحة بشكل احترازي استمرت الإدارة الأميركية بعقد صفقات جديدة مع إسرائيل، وأقرّ الرئيس بايدن في الأسبوع الأخير من ولايته صفقة تسليح بقيمة ٨ مليارات دولار وحولها للكونجرس للمصادقة النهائية.^٩

إسرائيل وشركات التقنيات العالية الأميركية خلال الحرب

يُظهر التعاون العسكري بين إسرائيل وشركات التكنولوجيا الأميركية الرائدة، مثل جوجل ومايكروسوفت وأوبن إيه آي وأمازون، عمق العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، التي تمتد إلى القطاع الخاص مباشرة متجاوزة الإطار الحكومي. يعكس هذا التعاون ثقة متبادلة عالية، لا سيما خلال نزاع يثير جدلاً أخلاقياً واسعاً في الولايات المتحدة، إذ قدمت كبريات الشركات الأميركية تقنيات متطورة، كالذكاء الاصطناعي، لدعم القدرات العسكرية الإسرائيلية. وكان لهذه التقنيات دور فعال في معالجة كميات هائلة من البيانات الاستخباراتية، وبالتالي في تعزيز الكفاءة العملية للقوات الإسرائيلية في جبهات الحرب المختلفة منذ السابع من أكتوبر.^{١٠} ومن المتوقع أن يتعمق هذا التعاون الأمني-التكنولوجي تحت إدارة ترامب، التي تدعم تكامل العلاقات الإسرائيلية مع السوق الحرة عبر سياسات نيوليبرالية تتفاعل مع العلاقات الخارجية بين البلدين. قد يشير ذلك إلى تعزيز بعد جديد في العلاقات الثنائية، مما قد يؤثر مستقبلاً على طبيعة اللوبيات ومجموعات المصالح الرابطة بين البلدين.



نتنياهو وترامب خلال مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض، يوم ٤ شباط ٢٠٢٥. (إ.ب.أ)

عودة ترامب في ظل حكم نتنياهو: حكومتان يمينيتان شعبويتان

بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض، التقت اليمينية المتطرفة والشعبوية في الولايات المتحدة بنظيرتها في إسرائيل بشكل فعال أكثر من فترة نهوضها خلال فترة ترامب الرئاسية الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١). أزال هذا التقارب الضغوط الظاهرية على إسرائيل، مانحًا إيها حرية تصرف غير مسبوق. وفي ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٥ أبطلت وزارة الخزانة الأميركية العقوبات عن عشرات المستوطنين الإسرائيليين المتهمين بالعنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية كجزء من الانقلاب الذي يقوم به ترامب على سياسة بايدن الخارجية.^{١١} كما ألغى ترامب توجيه بايدن الذي ربط الأسلحة الأميركية بحقوق الإنسان، مانحًا إسرائيل حرية استخدام الأسلحة الأميركية دون قيود،^{١٢} وسمح بإرسال أكثر من ١٨٠٠ قنبلة ثقيلة من طراز MK-84 إلى إسرائيل، بعد أن حظر بايدن نقلها إليها في فترة ولايته.

ما يرشح عن إدارة ترامب منذ استلامها الحكم في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥ يتعارض مع التحليلات القائلة بـ «عدم استدامة» نسق العلاقات الثنائية؛ إذ يتم التأكيد يوميًا من مختلف الرسميين الجمهوريين والترميبين على تماثل القيم والمصالح بين الحكومتين والدولتين وتتكثف حملة التحريض على ونزع الشرعية عن اليهود الأميركيين الليبراليين الداعمين لحقوق الفلسطينيين و/أو المناوئين للترامبية واليمين الأميركي

الجديد.^{١٣} في المقابل، يدّعي محللو الإستراتيجية الإسرائيليون اليمينيون أن خطاب عدم الاستدامة مضلل وبمثابة نبوءة كاذبة. فثمة تحوّل أيديولوجي وحضاري في الغرب والولايات المتحدة تحديداً يتساقط مع ذلك الحاصل في إسرائيل وإعادة اصطفاة جيوسياسي إقليمي في الشرق الأوسط في صالح إسرائيل، خصوصاً بعد ضرب حزب الله وانكفائه عن حرب الإسناد لغزة وسقوط نظام الأسد في سورية وتفكيك «محور المقاومة» في أواخر ٢٠٢٤. ورغم علو بعض الأصوات الإسرائيلية بخصوص وجوب التفكير في التحوّل عن ارتكاز إسرائيل الإستراتيجي واعتمادها الفعلي على المظلة العسكرية والدبلوماسية والسياسية الأميركية،^{١٤} فإنه على المستوى الرسمي - وخصوصاً بعد عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض - يتعزز تموضع إسرائيل في الحزن الأميركي.

ثانياً: إسرائيل وأوروبا

مباشرة بعد هجوم ٧ أكتوبر، أصدرت دول مثل ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا بيانات تؤكد حقها في الدفاع عن نفسها، بينما تردد قادة أوروبيين إلى تل أبيب تعبيراً عن التضامن. مع تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة تحت وطأة جرائم الحرب الإسرائيلية، انقسمت الدول الأوروبية بشأن موقفها من إسرائيل:

١. بينما دعمت دول مثل إيرلندا، وإسبانيا، وبلجيكا الجهود القانونية لمحاسبة إسرائيل، بما في ذلك تأييد الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، عارضت دول أخرى، مثل ألمانيا والنمسا والتشيك وهنغاريا، هذه الجهود، معتبرة أن اتهام إسرائيل بجرائم حرب غير مبرر.
٢. مع ارتفاع المطالبات بحظر تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، دعت إيرلندا، وإسبانيا، وبلجيكا إلى وقف تصدير الأسلحة، بينما استمرت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في تقديم الدعم العسكري المباشر أو غير المباشر. ورغم أن استطلاعات الرأي أظهرت أن غالبية الأوروبيين يؤيدون فرض قيود على تصدير الأسلحة لإسرائيل، فقد بقيت السياسات الحكومية متباينة.
٣. تصاعدت أيضاً الدعوات للاعتراف بدولة فلسطين. أعلنت دول مثل إسبانيا، وإيرلندا، والنرويج، وسلوفينيا اعترافها الرسمي بفلسطين، بينما رفضت دول أخرى، مثل ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا هذه الخطوة، معتبرة أن الاعتراف يجب أن يكون جزءاً من حل تفاوضي أشمل. في المقابل، هدت إسرائيل الدول التي دعمت الاعتراف بإجراءات دبلوماسية عقابية.

ويمثل تنصيب رئيسة وزراء إستونيا السابقة، كايا كالاس، والمعروفة بتعاطفها مع إسرائيل، مسؤولية الشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي في كانون أول ٢٠٢٤، بدلاً من جوزيف بوريل الذي كان قد انتقد سياسات إسرائيل الحربية منذ بداية الحرب واقترح تجميد العلاقات معها متغيّراً مهمّاً من

علاقات إسرائيل وبريطانيا

في ٥ تموز ٢٠٢٤، فاز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة وعاد إلى تشكيل حكومة بعد ١٤ عاماً متواصلة من حكم المحافظين. في حين أن حكومة حزب العمال الجديدة برئاسة كير ستارمر لا تزال تدعم إسرائيل إلى حدٍ كبير، فإن سياستها الخارجية بدأت تشهد تحولات تحت ضغط من الناخبين والقانون الدولي أثارت امتعاض إسرائيل.

بداية، تراجع حزب العمال عن تعليق حكومة المحافظين السابقة المساعدات للأونروا، في خطوة بدت تحدياً لرواية إسرائيل حول «تواطؤ» الأونروا مع حماس. ثانياً، أسقطت حكومة ستارمر المعارضة القانونية للمملكة المتحدة لمذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين. وتمثل هذه الخطوة خروجاً واضحاً على المواقف الأميركية الإسرائيلية، التي عارضت بشدة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. واعتبر ذلك «الاختبار الأخلاقي الأول» للحكومة، وأثار غضب إسرائيليين، خاصة أنه عزز الشرعية القانونية لمحاسبة القادة الإسرائيليين. ثالثاً، علقت الحكومة العمالية ٣٠ رخصة تصدير أسلحة بريطانية إلى إسرائيل (وهي تشكل نحو ١٠٪ من العقود الحالية). على الرغم من محدودية النطاق، فإن هذا التعليق كان مصحوباً ببيان مفاده أن هناك «خطراً واضحاً» من استخدام أسلحة المملكة المتحدة في انتهاكات القانون الإنساني الدولي. اعترضت إسرائيل ومؤيدوها بشدة، واصفين هذا الموقف بأنه غير متسق ويحتمل أن يضر بالعلاقات الدفاعية الثنائية. تعكس هذه التحركات تحولاً من الاصطفاف التلقائي مع إسرائيل إلى موقف أكثر حذراً وموجه نحو القانون، مما يفتح المملكة المتحدة أمام المعايير القانونية الدولية والضغط المحلي.^{١٦}

بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، من المتوقع أن تواجه العلاقات مع المملكة المتحدة توتراً متزايداً نتيجة قرارات حكومة ستارمر. وترى التقديرات الإسرائيلية أنه من المتوقع أن يضغط ترامب على بريطانيا للتماشي مع سياسات واشنطن في الشرق الأوسط، وقد يربط أي اتفاق تجاري بينهم مع هذا الانسجام. وعليه، قد تواجه حكومة ستارمر تحدياً في التوفيق بين استقلالية سياستها الخارجية ومتطلبات العلاقة مع الولايات المتحدة، ما سيؤثر بشكل مباشر على مستقبل علاقاتها مع إسرائيل.^{١٧}

الاستثمار في العلاقات مع أحزاب أقصى اليمين الأوروبية

تحاول إسرائيل في محاولة للتعويض عن المسّ بمكانتها في صفوف أحزاب اليسار والمركز في أوروبا الاستثمار بتحالفات مع أحزاب وتيارات من أقصى اليمين الأوروبي.

في محاولة للتعويض عن المسّ بمكانتها في صفوف أحزاب اليسار والمركز في أوروبا تحاول إسرائيل الاستثمار بتحالفات مع أحزاب وتيارات من أقصى اليمين الأوروبي^{١٨}، إذ أمر وزير الخارجية الإسرائيلي جلعون ساعر مؤخراً بفتح محادثات سرية مع أحزاب يمينية متطرفة في فرنسا، وإسبانيا، والسويد.. تشمل الأحزاب المستهدفة الجبهة الوطنية

(National Front) الفرنسية بزعامة مارين لوبان، وحزب فوكس (Vox) الإسباني، وحزب ديمقراطيو السويد (Sweden Democrats).^{١٩} الجديد في ذلك هو الانتقال من التعامل مع أحزاب أقصى اليمين من المستوى غير الرسمي، أو الرسمي غير المعلن إلى سياسة رسمية، بدأت هذه الخطوة خلال فترة يسرائيل كاتس كوزير للخارجية، وقدم تقريراً بشأنها إلى ساعر عند توليه المنصب في أيلول ٢٠٢٤. اعتمد التقييم على مدى دعم هذه الأحزاب لإسرائيل، ومواقفها من الجاليات اليهودية، وتخليها عن معاداة السامية. أبلغت السفارات الإسرائيلية في مدريد، وباريس، وستوكهولم الجاليات اليهودية بالتوجه الجديد، فيما عقدت عدّة لقاءات سرية بين دبلوماسيين إسرائيليين وممثلي هذه الأحزاب دون إعلان رسمي.^{٢٠} ويعتبر وزراء حكومة إسرائيل أنّ صعود القوى اليمينية المتطرفة يمثل مكسباً سياسياً وإستراتيجياً، إذ أصبحت هذه الأحزاب تجاهر بموقفها المؤيد للاحتلال وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية. وهذا هو بالضبط حال حزب الحرية (PVV) -حزب اليمين الهولندي المتطرف- الذي غدا أكبر حزب في الانتخابات العامة (حزيران ٢٠٢٤) والائتلاف الحكومي الذي تشكّل في أعقابها. علاوة على الموقف من سياسات إسرائيل في الشأن الفلسطيني، يعتبر زعيمه خيرت ويلدرز الأردن وطن الفلسطينيين وأنّ إسرائيل هي الدولة النموذجية من حيث التعامل مع «الآخرين» و«أعداء» الحضارة الغربية، وبالتالي يجب على الغرب بأسره أن يحذو حذوها. وترتبط هذه المواقف طبعاً بالنقاش المحتدم حول الهجرة والاندماج في المجتمعات الأوروبية. في ضوء ذلك، عززت أحداث السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية على غزة والفلسطينيين من انخراط مسألة فلسطين وإسرائيل في الحروب الثقافية (culture wars) الدائرة في أوروبا، وهو ما تشجعه إسرائيل وتدفع إلى ربطه بأجندة الحرب على الفلسطينيين والمسلمين بكونهم معادي السامية الجدد.^{٢١}

ألمانيا وإسرائيل: بين الدعم السياسي وتغير الرأي العام

تمثل ألمانيا ركيزة أساسية في دعم الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث تعد ثاني أكبر مزود أسلحة لإسرائيل، وقد ضاعفت صادراتها العسكرية خلال الحرب.^{٢٢} منذ عقدين، أصبح «أمن إسرائيل» جزءاً جوهرياً من الهوية السياسية الألمانية (Staatsräson)،^{٢٣} مما جعله مبدأً غير قابل للمراجعة تتبناه التيارات السياسية المركزية. هذا المبدأ يُكرس عبر التشريع الصارم، الإنفاذ المشدد، وإجراءات مفوضي «معاداة السامية» في جميع الولايات الألمانية.^{٢٤} على سبيل المثال، أقر وزير العدل الألماني قانوناً يشترط الاعتراف بـ«حق إسرائيل في الوجود» للحصول على الجنسية الألمانية. كما تعرض مناصرو الحقوق الفلسطينية، بمن فيهم يهود، لقمع غير مسبوق منذ ٧ أكتوبر، هو الأعنف في أوروبا. سياسياً، رفضت الحكومة الألمانية إدانة انتهاكات إسرائيل القانون الدولي، ونفى مسؤولوها أي مزاعم تتعلق بالإبادة الجماعية التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية في لاهاي.^{٢٥}

لكن في المقابل، شهد الرأي العام الألماني تحولاً جذرياً. ففي تشرين الثاني ٢٠٢٣، دعم ٦٢٪ من الألمان الحرب، لكن بحلول أيار ٢٠٢٤، انخفضت النسبة إلى ٣٣٪ فقط، بينما ارتفعت معارضة الحرب من ٣١٪ إلى ٦١٪، مما يعكس شرخاً متزايداً بين سياسات الحكومة وموقف الشارع الألماني.^{٢٦}

في ولاية «أورسولا فون دير لاين» الثانية كرئيسة للمفوضية الأوروبية، ومع برلمان أوروبي أكثر يمينية، يُتوقع تزايد الانسجام بين خطاب الاتحاد الأوروبي وسياسته تجاه إسرائيل. فبينما يدعم جميع قادة الاتحاد إسرائيل أيديولوجياً، فإنهم أيضاً يتعاملون معها بحذر شديد، متجنبين أي قرارات قد تضر بانسيابية العلاقة.^{٢٧} في شباط ٢٠٢٤، وصف مارتن كونيتشني، مدير مشروع الشرق الأوسط الأوروبي، استجابة الاتحاد الأوروبي لحرب غزة بأنها «كارثة أخلاقية وإستراتيجية»، تجسد تناقضاً داخلياً وانقساماً بين الدول الأعضاء.^{٢٨} يظل هذا الوصف صالحاً في ٢٠٢٥، بل ويزداد تفاقماً مع صعود قوى سياسية أكثر دعماً لإسرائيل في مواقع السلطة بأوروبا، كما في هولندا والسويد. تثير هذه التحولات أسئلة جوهرية حول موقع إسرائيل في المخيلة السياسية والأخلاقية الأوروبية. فقد كشفت تداعيات حرب الإبادة في غزة هشاشة خطاب أوروبا كحامية «سيادة القانون»، ومع عودة ترامب، يزداد الشرخ بين أوروبا وأميركا، مما يضع الاتحاد أمام معضلة: هل سيقاوم الهجوم الأميركي على المحكمة الجنائية الدولية، أم ستساهم ألمانيا بقيادة المستشار القادم فريديرخ ميرتس في تقويض آخر أدوات المساءلة الدولية، مخلفةً أوروبا بلا آلية لمحاسبة روسيا نفسها؟^{٢٩}

ثالثاً: إسرائيل ودول المحيط

تجعل التطورات من العام ٢٠٢٤ نقطة تحوّل في علاقة إسرائيل مع الشرق الأوسط، وتؤشّر إلى أن سياسة إسرائيل الخارجية تجاه دول المنطقة قد تشهد فصلاً جديداً غير مكتمل المعالم بعد.

بالنسبة للسياسة الخارجية لإسرائيل، فقد شهد عام ٢٠٢٤ تغييرات جوهرية في الشرق الأوسط، حيث تم قتل أبرز قادة حزب الله (بما يشمل الأمين العام السابق حسن نصر الله)، وانهيار نظام بشار الأسد في سورية، ودخلت قوات إسرائيلية الأراضي اللبنانية والسورية وأعلنت أنها تنوي التمركز فيها

مدةً طويلة، ونفذت إسرائيل هجمات جوية طالت اليمن، والعراق، وإيران، وتم التعبير عن التحالفات الإقليمية «القوية» التي تربط إسرائيل مع دول المنطقة خلال هجمات إيران الصاروخية على إسرائيل في نيسان وتشرين الأول ٢٠٢٤. تجعل هذه التطورات من العام ٢٠٢٤ نقطة تحوّل في علاقة إسرائيل مع الشرق الأوسط، وتؤشّر إلى أن سياسة إسرائيل الخارجية تجاه دول المنطقة قد تشهد فصلاً جديداً غير مكتمل المعالم بعد.

العلاقة مع مصر والأردن: من السلام البارد إلى الحرب الباردة؟

تفرض الحرب الإسرائيلية على غزة تحديات إستراتيجية غير مسبوقة على الأردن، إذ تواجه المملكة الهاشمية تهديداً جديداً لأنها القومي يتمثل في احتمال ضم الضفة الغربية أو فرض تهجير قسري للفلسطينيين إلى أراضيها. ورغم تصاعد التوتر مع إسرائيل، يتمسك الأردن برفض مخططين رئيسيين: الأول، ما يسمى بـ«الخيار الأردني»، الذي يسعى إلى تحويله إلى جهة أمنية تدير الضفة الغربية، والثاني، «الوطن البديل»، المرتبط بتهجير الفلسطينيين إلى المملكة.^{٣٠}

وتعيد عودة ترامب إلى البيت الأبيض إحياء المخاوف الأردنية، خصوصاً مع إعادة طرح ملف التوطين القسري للفلسطينيين. بينما يتمسك الأردن بحل الدولتين، يدعم ترامب وحلفاؤه في إسرائيل سيناريوهات الطرد وإعادة رسم الخرائط الديمغرافية.

في مواجهة هذه التحديات، تطرح التحليلات الإسرائيلية أربعة خيارات أمام الأردن: (١) تعزيز علاقاته مع الكونغرس الأميركي لحث إدارة ترامب على التراجع عن خطتها، مع التحذير من تداعياتها على استقرار المنطقة؛ (٢) استخدام اتفاقية السلام كأداة ضغط على إسرائيل؛ (٣) تقديم الأردن نفسه كشريك رئيس في إعادة إعمار سورية بعد الأسد أو في جهود مكافحة النفوذ الإيراني، مقابل تخفيف الضغوط عليه؛^{٣١} (٤) الدفع نحو مشاريع اقتصادية إقليمية، مثل ربط موانئ البحر المتوسط بالخليج.

وفي ما يتعلق بالعلاقات المصرية-الإسرائيلية، أحدثت الحرب تحولات ترى إسرائيل أنها تهدد العلاقات بين البلدين حيث أصبحت إسرائيل تُصوّر كتهديد مباشر للأمن القومي، خاصة مع تصاعد المخاوف

بشأن تهجير الفلسطينيين إلى سيناء بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض.^{٣٢} على المستوى الرسمي، توجه القيادة المصريّة انتقادات حادة للسياسات الإسرائيليّة دون قطع العلاقات، بينما تصعدّ المؤسسات الدينية، مثل الأزهر، خطابها الداعم للمقاومة. في المقابل، يشهد الرأي العام المصري تصعيداً غير مسبوق ضد إسرائيل، متجاوزاً انتقاد السياسات إلى التشكيك في شرعيتها. وهناك تحذيرات من أن مصر تتبّع «حرباً باردة أحادية الجانب»، حيث تواصل تعزيز قدراتها العسكرية في سيناء وهو ما تعتبره إسرائيل انتهاكاً للملحق العسكري لاتفاقية السلام.^{٣٣} لكن رغم التصعيد، ترى إسرائيل أن مصر ستبقى لاعباً رئيساً في الترتيبات الأمنية المتعلقة باليوم التالي للحرب وإعادة الإعمار، بفضل سيطرتها على معبر رفح ودورها كوسيط بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل.

العلاقات مع لبنان وسورية

بعد أشهر من حرب مضبوطة (ما بين ٨ تشرين الأول/أكتوبر وتموز ٢٠٢٤) أراد حزب الله منها إسناد جبهة غزة عبر مشاغلة إسرائيل عسكرياً، كسرت الأخيرة في أواخر تموز ٢٠٢٤ شكل قواعد الاشتباك باستهداف مباشر لرئيس أركان حزب الله فؤاد شكر في الضاحية الجنوبية لبيروت. منذئذٍ صعّدت إسرائيل في وتيرة استهداف قيادات الصف الأول من حزب الله، والضاحية الجنوبية، وصولاً (في أيلول) إلى قتل الأمين العام للحزب حسن نصر الله. وبالتوازي هاجمت إسرائيل قرابة ستة آلاف ناشط في الحزب عبر عمليتين نوعيتين متتاليتين («البايجر» و«اللاسلكي») مما أدى إلى تحييدهم عن أداء مهامهم، وبدأت عملية عسكرية واسعة جنوبي نهر الليطاني.

ترجمت هذه الحثيات الكبرى في الميزان الإستراتيجي اللبناني والإسرائيلي في اتفاق وقف إطلاق النار - الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ - حيث نصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان خلال ٦٠ يوماً، إلا أن المهلة تم تمديدها حتى ١٨ شباط ٢٠٢٥. جاءت صياغة الاتفاق، الذي تشرف على تنفيذه لجنة ترأسها راعيها الولايات المتحدة وفرنسا، أكثر صرامة من قرارات سابقة لمجلس الأمن الدولي كقرار ١٧٠١ الذي أنهى حرب تموز ٢٠٠٦، إذ يحدد للدولة اللبنانية مهام ضبط تفصيلية على أنشطة حزب الله.

تركزت السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان، بعد توجيه ضربات موجعة لحزب الله وفرض اتفاق وقف إطلاق نار، على الحفاظ على منطقة عازلة أمنية في الجنوب، مع السعي لتهيئة ظروف استقرار طويل الأمد. ومع انتهاء المهلة لم ينسحب الجيش الإسرائيلي من كافة الأراضي اللبنانية التي احتلها في توغله البرّي وأبقى قواته في خمس تلال إستراتيجية على طول الحدود من الغرب إلى الشرق داخل الأراضي اللبنانية، مبررة ذلك بأهميتها في المراقبة، وحماية الإسرائيليين في شمال إسرائيل، واحتواء

تهديدات حزب الله^{٣٤} وأكد وزير الدفاع، كاتس، أن هذا القرار يعتمد على الظروف الميدانية وليس على إطار زمني محدد، وذلك بعد موافقة أميركية على خريطة المنطقة العازلة^{٣٥}. في المحصلة، نجحت إسرائيل في فصل جبهة الحرب الشمالية مع لبنان عن جبهة غزة رغم إصرار حزب الله على عدم انفكاكهما. كذلك تثبتت إسرائيل عبر اتفاق وقف إطلاق النار خسارة حزب الله الجسيمة لقوة ردعه وحرية تحركه العسكري في الجنوب اللبناني، إضافة إلى توسيع كبير لحرية عملها العسكري ولشريعته في عيون الدول الغربية في الجنوب اللبناني.

تشير التحولات العاصفة في الشرق الأوسط إلى اعتزام إسرائيل تعزيز سياساتها الخارجية المتعلقة بشكل «الشرق الأوسط الجديد». من جهة، تربط إسرائيل انسحابها الكامل من لبنان بشرطين أساسيين: انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، وتفكيك البنية العسكرية لحزب الله.

إستراتيجياً، تشير التحولات العاصفة في الشرق الأوسط إلى اعتزام إسرائيل تعزيز سياساتها الخارجية المتعلقة بشكل «الشرق الأوسط الجديد». من جهة، تربط إسرائيل انسحابها الكامل من لبنان بشرطين أساسيين: انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، وتفكيك البنية العسكرية لحزب الله، مما يشير إلى محاولة إسرائيل تعزيز دورها في التأثير على المشهد الداخلي في لبنان، مستغلة التناقضات الطائفية

و«تراوما» ما بعد الحرب. في هذا السياق، تنسق إسرائيل مع واشنطن، لاستغلال مسألة «إعادة تمويل» الجيش اللبناني لتحويله إلى قوة سيادية حصرية لا مكان فيها لمنظمات مسلحة مثل حزب الله^{٣٦}. وترى بعض التحليلات أن إسرائيل تهدف، على المنحى الإستراتيجي، إلى تطبيع العلاقات مع لبنان في حال تم نزع سلاح حزب الله واستكمال ترسيم الحدود وهو ما يرى المحللون أنه ما زال بعيد المنال.

ولا تتفصل علاقة إسرائيل بلبنان عن علاقتها بسورية، خصوصاً وأن نتائج التصعيد الإسرائيلي مع حزب الله وفّر ظروفاً سانحة ساهمت في سقوط نظام الأسد في سورية في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، وهو ما اعتبر بمثابة تحوّل جيوسياسي بالغ الأهمية لإسرائيل وحمل فرصاً لتغيير إستراتيجي في ما يخص جبهتها الشمالية^{٣٧}. في بداية ٢٠٢٥، يمكن القول إن إسرائيل حققت مكاسب إستراتيجية مهمة من سقوط نظام الأسد، لكن هذه المكاسب أيضاً وضعت تحديات أمام إسرائيل.

رغم أن نظام الأسد اتخذ قراراً بعدم الانخراط في الحرب، ورغم أنه لم يصعد من إسناده حزب الله وقواعده وعناصره في سورية (بل على العكس)، فإن سورية كانت مسرحاً لعمليات عسكرية متعددة للجيش الإسرائيلي. مما لا شك فيه أن سقوط نظام الأسد في كانون الأول ٢٠٢٤ كان بمثابة تحوّل جيوسياسي بالغ الأهمية لإسرائيل وحمل فرصاً لتغيير إستراتيجي كبير في طبيعة علاقتها وعداوتها مع سورية (إلى جانب تحديات معينة محسوبة ومخاطر غير محسوبة)^{٣٨}. راهناً، يمكن القول إن إسرائيل حققت ثلاثة مكاسب إستراتيجية مهمة من سقوط نظام الأسد، ومن المحتمل أن تستمر في ظل القيادة السورية الحالية. أولاً، قضت إسرائيل على آخر جيش نظامي معادٍ على حدودها عبر أكبر عملية

يمكن القول إن إسرائيل حققت ثلاثة مكاسب إستراتيجية مهمة من سقوط نظام الأسد. أولاً، قضت إسرائيل على آخر جيش نظامي معادٍ. ثانياً، وفي سورية، سيطرت على المنطقة العازلة وألغت اتفاق الفصل بينهما عام ١٩٧٤ وبدأت الاستيطان فيها وإقامة تحصينات في قمة الحرمون وبقية جبل الشيخ. ثالثاً، قطعت إسرائيل على حزب الله بشكل كبير قدرته على تعزيز قوته عبر مسارات التهريب البرية.

قصف جوي مُركز قام بها جيشها. ثانياً، وفي سورية، سيطرت على المنطقة العازلة وألغت اتفاق الفصل بينهما عام ١٩٧٤ وبدأت الاستيطان فيها وإقامة تحصينات في قمة الحرمون وبقية جبل الشيخ والتوغل في عمق الأراضي السورية، وصولاً إلى تصريح رئيس الوزراء نتياهو بعدم السماح لقوات النظام الجديد بالتواجد في الجنوب الغربي لدمشق، ومطالبته «بالنزاع التام للسلاح من جنوب سورية، في محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء». ثالثاً، قطعت إسرائيل على حزب الله بشكل كبير قدرته على تعزيز قوته عبر مسارات التهريب البرية من سورية.

تعتزم إسرائيل بذل جهود على صعيد سياستها الخارجية للاحتفاظ بالمكاسب الجيوسياسية، مستفيدة من التصدعات السورية الداخلية، حيث تحاول الاستثمار بشكل حثيث في بناء علاقات مع المجتمع الدرزي والكردي في سورية.^{٣٩} في هذا السياق، وعلى الرغم من معارضة بعض مكونات الطائفة الدرزية في لبنان وسورية، فإن إسرائيل بدأت بفتح قنوات اتصال وتعاون مع سكان بعض القرى الدرزية في جنوب سورية، يشمل إمكانية إدخال «عمالة رخيصة» إلى أسواقها، وعرض نفسها كدولة حامية لحقوق الأقليات. وقد صرّح وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، بأنه «لا يمكن لسورية أن تكون مستقرة إلا إذا كانت فيدرالية تضم مناطق حكم ذاتي متعددة وتحترم أنماط الحياة المتنوعة». إضافة إلى ذلك، فإن مكاسب إسرائيل من التحولات المتسارعة في لبنان/سورية تنعكس بشكل مباشر على مفهوم الأمن القومي وتفكك محور المقاومة (أنظري المشهد الأمني-العسكري). مع ذلك، وفي مقابل هذه المكاسب هناك قلق في إسرائيل من النظام السوري الجديد، بسبب جذوره الإسلامية، وعدم اتضاح جهته، في مواجهة ذلك تقوم إسرائيل بمحاولة التأثير على الولايات المتحدة ودول أوروبا لضمان عدم دعمه.

العلاقة مع تركيا: من نذٍ إستراتيجي إلى خصم إستراتيجي؟

شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نقطة تحول في علاقة تركيا بإسرائيل إذ انتقدت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية ورئيسها آنذاك رجب طيب أردوغان الآلة الحربية الإسرائيلية بشكل غير مسبوق، وشجعت موجة احتجاج جماهيرية كبيرة على إثرها. وبعد اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية المنطلق من تركيا في أيار ٢٠١٠ ساعات العلاقات بين أنقرة وتل أبيب حدّ إغلاق تركيا مجالها الجوي أمام الطيران العسكري الإسرائيلي وتعليق عدد من الاتفاقيات العسكرية والتعاون الاستخباراتي. منذ ذلك الحين فترت العلاقات العسكرية والأمنية الثنائية بين البلدين بينما نمت العلاقات التجارية بشكل

ملحوظ، حيث أضحت تركيا رابع أكبر مُصدّر لإسرائيل عام ٢٠٢٣ بمجمّل ٦,٨ مليار دولار.^{٤١} منذ ٧ أكتوبر، تسير السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه تركيا على خط دقيق بين البراغماتية الإستراتيجية (خصوصاً، رغبة إسرائيل في الحفاظ على التعاون الإسرائيلي-التركي في قطاع الطاقة) وتساعد التوترات الإقليمية (مواجهة التقارب التركي مع «حماس»، والدعم التركي لنظام الشرع في سورية).

تُرَكِّز إسرائيل على احتواء النفوذ العسكري التركي في سورية، حيث يشكل دعم أنقرة النظام السوري الجديد، وخطتها لإنشاء قواعد جوية قرب الجولان تهديداً لأمنها. بالرغم من العواقب الوخيمة على العلاقة الثنائية التي أفرزها حدث السابع من أكتوبر فإنّ لحدث سقوط النظام السوري

تُرَكِّز إسرائيل على احتواء النفوذ العسكري التركي في سورية، حيث يشكل دعم أنقرة النظام السوري الجديد، وخطتها لإنشاء قواعد جوية قرب الجولان تهديداً لأمنها. بالرغم من العواقب الوخيمة على العلاقة الثنائية التي أفرزها حدث السابع من أكتوبر فإنّ لحدث سقوط النظام السوري

في الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤ الوقع الأكبر على طبيعتها. ترى إسرائيل أنّ تحول الوضع السوري يُقرب تركيا جغرافياً وبشكل خطير منها رغم أنّها استفادت أيضاً من سقوط نظام الأسد لتوسيع سيطرتها واحتلالها أراضي في محافظات سورية الشرقية-الجنوبية. ونهت لجنة «فحص ميزانية الأمن وبناء القوة» - المعروفة بـ«لجنة ناغل» - في كانون الثاني ٢٠٢٥ إلى أنّ التواجد التركي في سورية يشكل «تهديداً» لوجودها قد يرقى لمستوى ذلك الذي تمثله إيران لإسرائيل.^{٤٢} خلصت اللجنة إلى أنه يجب على إسرائيل أن تستعد لمواجهة مباشرة مع تركيا في ضوء التوترات المحتملة. بموازاة ذلك، وقبل الزلزال السياسي في سورية، صرّح الرئيس أردوغان بأنّ بلاده قد تكون «الهدف التالي لإسرائيل»، وبادر إلى عقد جلسات مغلقة في لجنة العلاقات الخارجية للبرلمان لبحث الأمر.

رغم التوترات الدبلوماسية-الأمنية، تسعى إسرائيل إلى الحفاظ على شراكاتها في مجال الطاقة، بما في ذلك تصدير الغاز عبر تركيا إلى الأسواق الأوروبية. ومع ذلك، فرضت أنقرة حظراً تجارياً وعقوبات عام ٢٠٢٤ بسبب حرب غزة، ما دفع إسرائيل إلى تنويع تحالفاتها مع اليونان وقبرص. تظل العلاقات الثنائية متوترة بسبب دعم تركيا العلني لـ «حماس»، ومشاركتها في قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، وفرضها عقوبات على الصادرات الدفاعية الإسرائيلية. ازدادت حدة الخطاب التركي مع وصف إسرائيل بـ«الدولة الإرهابية»، مما زاد من تعقيد القنوات الدبلوماسية.

رابعاً: علاقات إسرائيل مع روسيا، والصين، وأفريقيا وأميركا اللاتينية

العلاقات مع روسيا الاتحادية

توترت العلاقة الإسرائيلية-الروسية بعد ٧ أكتوبر. من جهة، دانت روسيا الهجوم الذي شنته حماس

على إسرائيل، مشيرة إلى حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، لكنها انتقدت ردّ الفعل الإسرائيلي، محذرة من الحصار على غزة وشبهته بحصار ألمانيا النازية للبينغراد،^{٤٢} ثم استضافت وفدًا سياسيًا لـ «حماس»، ما أثار استياء إسرائيل. لا شك أنه موضوعياً تراجع حاجة إسرائيل لمراعاة مصالح روسيا في المشرق بشكل كبير جراء سقوط نظام الأسد والانكفاء الكبير لوجودها الأمني والعسكري في سورية، إلا أن هذا لا يعني -من وجهة نظر إسرائيل- عدم احتفاظ روسيا والحوار معها بأهمية إستراتيجية بالغة؛ إذ تطمح إسرائيل بالتأثير على التعاون الروسي-الإيراني، وتمير الرسائل إلى النظام الإيراني عبرها، إلى جانب كونها لاعباً مهماً في الساحة الدولية وعنصراً بالغ الأهمية في ما يتعلّق بمصير اليهود فيها والعلاقات الاقتصادية والمالية لحملة الجنسية المزدوجة.

ترى مصادر دبلوماسية إسرائيلية رفيعة أن التغييرات السالبة التي طرأت على العلاقة الثنائية مع روسيا منذ السابع من أكتوبر لا ترقى إلى مرتبة تحوّل نوعي وإنما «مجرد تقلبات» وليدة الأحداث، وبالتالي يجب الحذر من اتخاذ قرارات حادة وغير محسوبة.

في المحصلة، ترى مصادر دبلوماسية إسرائيلية رفيعة أن التغييرات السالبة التي طرأت على العلاقة الثنائية منذ السابع من أكتوبر لا ترقى إلى مرتبة تحوّل نوعي وإنما «مجرد تقلبات» وليدة الأحداث، وبالتالي يجب الحذر من اتخاذ قرارات حادة وغير محسوبة. ففي نهاية المطاف، هناك العديد من المزايا للحفاظ على العلاقة، منها سفارة كبيرة

عاملة في روسيا، وسفيرة جديدة، وكون روسيا عضواً دائماً في مجلس الأمن.^{٤٣}

العلاقات مع الصين

شهدت العلاقات بين إسرائيل والصين توتراً ملحوظاً نتيجة للحرب على غزة، حيث اتخذت الصين موقفاً ناقداً لإسرائيل، ورفضت تصنيف «حماس» كمنظمة إرهابية. كما قادت جهوداً دبلوماسية لإدانة إسرائيل في مجلس الأمن وأرسلت ممثلاً إلى محكمة العدل الدولية، وأعربت عن دعم حق الفلسطينيين في المقاومة المسلحة، واستضافت لقاءً بين حركتي «فتح» و«حماس» لإنهاء الانقسام. على الرغم من أن السلوك الصيني منذ السابع من أكتوبر يتناقض في كثير من الحالات مع «المصالح القومية لإسرائيل»، فإن الحفاظ على إقامة توازنات مستدامة في العلاقة لا يزال في مصلحة إسرائيل، حيث إن الصين هي ثالث أكبر شريك تجاري لها وتتأثر بشكل منهجي على تطوير التبادل التكنولوجي بين البلدين. بالإضافة لذلك، تُعد السوق الإسرائيلية مكاناً مناسباً للعديد من الشركات الصينية قبيل الدخول إلى الأسواق الأوروبية نظراً للتشابه بينهما.

إجمالاً، يعتقد خبراء الشأن الصيني الإسرائيليون أنه على الرغم من اصطاف الصين دبلوماسياً وسياسياً مع الحقوق الفلسطينية المعترف بها دولياً وعلاقتها القريبة بإيران فإنها تحرص بالقدر ذاته

على توطيد علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع إسرائيل وتمتتع عن ملاحظتها في المحافل الدولية.^{٤٥} بالتالي يبدو وصف الباحثة رزان شوامرة لسلوك الصين حيال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كـ «حياد منحاز» لصالح إسرائيل نافذاً أيضاً في التقييم الإسرائيلي لتعاطي الصين مع مجمل جوانب وخصائص العلاقة الثنائية.^{٤٦} وعليه، في حال لم تتعرض إسرائيل لضغوط كبيرة من الولايات المتحدة للحد من تنامي علاقاتها الاقتصادية مع الصين، سيستمر النسق الحالي للعلاقة: التبادل والشراكة الاقتصادية المتصاعدين والتفاعل السياسي المحسوب غير المعطل لهما.

العلاقات مع أفريقيا اتحاداً ودولاً

في ما يخص أميركا الجنوبية، كما في حالة العلاقات مع دول القارة الأفريقية كثفت إسرائيل استعمالها القوة الناعمة منذ مطلع العشريّة الثانية للقرن الحالي لكسب تأييد دولها في المحافل الدولية (٣٣ دولة) واجتذاب الأجيال الناشئة فيها.

وفي ما يخصّ القارة الأفريقية، ومنذ مطلع القرن الحالي، كثّفت إسرائيل استخدامها القوة الناعمة لتعزيز نفوذها السياسي في أفريقيا، مستهدفة التأثير على التصويت في المحافل الدولية وتحجيم النفوذ العربي والإيراني، ودعم أمنها المائي.^{٤٧} كشفت الحرب على غزة انقسامات المواقف الأفريقية تجاه إسرائيل، حيث دعمتها بعض الدول بينما انتقدتها

أخرى، مع بقاء أغلب الدول على نهج براغماتي يحافظ على العلاقات الثنائية.

أدان الاتحاد الأفريقي في قمته الـ ٣٨ التي عقدت في أديس أبابا في شباط ٢٠٢٥ حرب الإبادة على غزة، وأعلن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد، دعم موقف جنوب أفريقيا بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، وطالب بتنفيذ قرارات محكمة العدل. وكان الاتحاد دعا في قمته في العام ٢٠٢٣ إلى إنهاء جميع التبادلات التجارية والعلمية والثقافية المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل. مع ذلك لم تتلاق دول الاتحاد الأفريقي في ردوها على هذا الطلب ولا في مواقفها من الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث انتقدتها معظمها ودعمتها بعضها، بدرجات متفاوتة.

على المستوى الرسمي يمكن تقسيم ردّ دول الاتحاد الأفريقي إلى ثلاث مجموعات: الدول الداعمة لإسرائيل (خصوصاً كينيا وزامبيا وغانا ورواندا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أقلية عددية) والتي لا تصوّت مع فلسطين أو ضد إسرائيل في المحافل الدولية، والدول الداعمة لفلسطين (جنوب أفريقيا والسنغال وموريتانيا وتنزانيا والجزائر وتونس) التي طالبت بوقف إطلاق النار، وفتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، والدول المحايدة (نيجيريا وإثيوبيا وأوغندا) التي لم تُبدِ موقفاً واضحاً، وخاصة إثيوبيا صاحبة الارتباط الأقوى تاريخياً مع إسرائيل.^{٤٨} يشير تقرير سياساتي موسّع لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أنّ مواقف بعض الدول الأفريقية الوازنة من الحرب الإسرائيلية على غزة تتشكّل استناداً إلى مبدئين غير متقاطعين هما: (١) دعم الحقوق

الفلسطينية كجزء من حماية القيم الجماعية الأفريقية كاستقلال ومناهضة الاستعمار؛ و(٢) حماية مصالح سياسية وجيوسياسية حيوية. لكن تهدف هذه المواقف أيضاً لتطوير المكانة والأدوار الإقليمية لبعض الدول. وفي هذا الإطار تبرز مواقف دولة جنوب أفريقيا، التي تعمل لتتحول إلى إحدى القوى الدولية عبر وجودها في مجموعة البريكس (BRICS) ولعب دور محوري في حفظ السلام والأمن في القارة. ومن المهم الإشارة إلى أن بعض الدول الأفريقية التي تنتقد إسرائيل وتلاحقها في محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة، لا تزال تنتهج خطأ مزدوجاً يجمع بين الحفاظ على علاقات ثنائية واسعة النطاق مع إسرائيل والسلوك النقدي أو المحايد تجاهها في ما يتصل بالتصويت على القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.^{٤٩} وفي جانب الدبلوماسية الشعبية، يوصي التقرير أن تدعم إسرائيل المنظمات التي تعمل على تعزيز هذه العلاقة مع المجموعات المسيحية الإنجيلية الخمسينية (Pentecostal) في طول القارة وعرضها والتي يزداد عدد منتسبيها وفعاليتها السياسية بشكل كبير - وذلك وفقاً لنموذج العلاقات التي تقيمها إسرائيل وأذرعها مع نظرائهم في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو التقرير إلى أن تنسق إسرائيل سياستها الخارجية تجاه أفريقيا مع الإمارات العربية المتحدة (ودول خليجية أخرى) التي تتعزز مكانتها بفعل استثماراتها الضخمة وتحالفاتها السياسية والإستراتيجية في جميع أنحاء القارة.^{٥٠}

العلاقات مع قارة أميركا الجنوبية

في ما يخص أميركا الجنوبية، كما في حالة العلاقات مع دول القارة الأفريقية كثفت إسرائيل استعمالها القوة الناعمة منذ مطلع العشرية الثانية للقرن الحالي لكسب تأييد دولها في المحافل الدولية (٣٣ دولة) واجتذاب الأجيال الناشئة فيها. ويقدر أكبر من ذلك المستخدم في سياستها تجاه القارة الأفريقية عملت إسرائيل جاهدة إلى ترسيخ صورتها كقائدة تكنولوجية وريادة أعمال وابتكار على نحو مماثل لجاذبية آسيا الاقتصادية ومثال للتحديث الاقتصادي يستحق المحاكاة.^{٥١}

على المستوى الإجمالي، ضرب استفحال حرب الإبادة في غزة وأمدّها مكانة إسرائيل وصورتها بشكل كبير وحرّكت الرأي العام في معظم دول القارة ضدها. إضافة إلى فنزويلا التي كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام ٢٠٠٩، قطعت كل من بوليفيا، نيكاراغوا، كولومبيا العلاقات الثنائية احتجاجاً على الحرب على غزة. واستدعت كل من البرازيل وتشيلي وهندوراس، سفراءها في تل أبيب للتشاور ولم يعودوا حتى الآن، وانضمت تشيلي إلى دعوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل. أما المكسيك فطالبت المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الأحداث الجارية في غزة، دون أن تصل إلى سحب سفيرها من إسرائيل.

قد يكون المثال الأبرز على تدهور علاقات إسرائيل في القارة جراء حربها الإبادية في غزة يتمثل بما آلت إليه العلاقة مع كولومبيا. ربطت كولومبيا علاقة وثيقة بإسرائيل فترة طويلة تخللتها علاقات أمنية

وعسكرية واسعة، وتعززت هذه العلاقة في عهدي الرئيسين خوان مانويل سانتوس وايفان دوكا ماركيز (٢٠١٢-٢٠٢٢). مع وصول جوستافو بيترو اليساري البوليفاري إلى رأس الحكم في آب ٢٠٢٢ بدأت العلاقة بالفتور. وفي أعقاب هجوم حادّ لبيترو على الجيش الإسرائيلي يوم ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٣ علّقت إسرائيل صادراتها الدفاعية إلى كولومبيا وتم استدعاء السفير الكولومبي للتوبيخ في وزارة الخارجية. وبعد عدّة أيام طالبت كولومبيا السفير الإسرائيلي بمغادرة العاصمة بوغوتا، وفي الأول من تشرين الثاني استعادت كولومبيا سفيرها من إسرائيل.^{٥٢} استمر المنحني التصعيدي وتبادل التهم بين البلدين إلى أن أعلن الرئيس بيترو في مسيرة الأول من أيار عام ٢٠٢٤ أنه أمر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتعليق الاعتراف الكولومبي بإسرائيل بسبب حقيقة أن «إسرائيل لديها حكومة إبادة جماعية ورئيس إبادة جماعية» وأن كولومبيا ستسعى للانضمام إلى شكوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية.^{٥٣}

من جهة أخرى، وجدت إسرائيل حليفًا ومدافعًا شرسًا عنها في الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلاي الذي ينتمي للتيار اليميني المتطرف، والذي تولى رئاسة بلاده في ١٠ كانون الأول ٢٠٢٣. في شباط ٢٠٢٤ زار ميلاي إسرائيل وأعلن عن نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس. لكن لاقت هذه الخطوة معارضة داخل النظام السياسي الأرجنتيني، ولم يتم تحديد موعد حتى الآن لتنفيذها.^{٥٤} وفي عهد ميلاي بدأت الأرجنتين بالتصويت لصالح إسرائيل في المحافل الدولية، وقد صوتت ضد منح الفلسطينيين حقوقهم في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة - وهي الدولة الوحيدة في القارة التي صوتت ضد مشروع قرار إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية في أيار ٢٠٢٤.

يُظهر المشهد أن السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة اللاتينية تتأثر بشدة بالتحويلات الأيديولوجية للأنظمة الحاكمة هناك، حيث يحدد التوجه السياسي-الأيديولوجي للحكومات مواقفها من إسرائيل، وذلك على العكس العلاقات مع أفريقيا التي تقوم على اعتبارات جيوسياسية وبرagamتية أكثر. ففي دول كالبرازيل وكولومبيا وغواتيمالا أدّى التغيير في التوجه السياسي والطابع الأيديولوجي للطبقة الحاكمة إلى تحوّل جوهري في موقفها من ممارسات إسرائيل الاحتلالية والحربية والحقوق الفلسطينية.

خامسًا: إسرائيل والقانون الدولي

في ١٩ تموز ٢٠٢٤، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) رأيًا استشاريًا مهمًا بشأن ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. أكدت المحكمة بوضوح على أن الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ العام ١٩٦٧ وما يتضمنه من مستوطنات، وضمّ أراضٍ، ومصادرة ممتلكات، واستغلال موارد، وإقامة أنظمة تمييزية، يمثّل انتهاكًا للقانون الدولي ولحقوق الإنسان والقانون

الإنساني. كما طالبت المحكمة الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني. بالطبع، قوبل الحكم برفض قاطع من الحكومة الإسرائيلية، التي وصفته بالباطل وطعنت في شرعية سلطة المحكمة القضائية. وصرّح رئيس الوزراء نتنياهو بأن «شرعية الاستيطان الإسرائيلي في جميع أراضي وطن الشعب اليهودي» غير قابلة للطعن.^{٥٥} ورغم أن الرأي الاستشاري يطالب الدول بإنهاء كل أشكال الدعم للاحتلال الإسرائيلي، أفتى كبير القانونيين في الخدمة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، بأن قرار محكمة العدل الدولية لا يُلزم دول الاتحاد بحظر السلع المستوردة من المستوطنات، معتبراً الأمر «مسألة تقدير سياسي».^{٥٦} وجاءت هذه الفتوى بعد ثلاثة أيام فقط من القرار. أما بريطانيا، فعلى الرغم من إقرارها بالنتائج المركزية للرأي الاستشاري، اكتفى وزير شؤون الشرق الأوسط، هاميش فالكونر، بالدعوة إلى خلق «ظروف ملائمة للمفاوضات»، مشيراً إلى أن الحكومة «لا تزال تدرس» الرأي دون تبني موقف حاسم.^{٥٧}

أوامر المحكمة الجنائية الدولية لاعتقال المشتبهين بجرائم ضد الإنسانية

ففي حين أن في محكمة العدل الدولية ترفع قضايا ضد الدول، فإن المحكمة الجنائية الدولية (ICC) هي محكمة جنائية منفصلة عن الأمم المتحدة وترفع قضايا ضد الأفراد. لا تمتلك الأخيرة هيئة أو أجهزة إنفاذ، وتعتمد على الدول الأعضاء لتنفيذ قراراتها. ليس جميع أعضاء الأمم المتحدة أعضاء في ميثاق روما (Rome Statue) المؤسس والضابط لعمل المحكمة الجنائية الدولية. وفي حين أنها تضم ١٢٥ عضواً بما يشمل المملكة المتحدة وفرنسا وكذلك «دولة فلسطين» التي انضمت إليها في العام ٢٠١٤، إلا أن إسرائيل، الولايات المتحدة، روسيا والصين ليسوا أعضاء فيها.^{٥٨}

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، أصدرت الدائرة التمهيدية (pre-trial chamber) للمحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت وقيادات في «حماس».^{٥٩} تجادل كل من إسرائيل والولايات المتحدة بأن ليس للـ ICC اختصاص قانوني في إسرائيل أو سلطة قضائية عليها لأنها لم توقع ميثاق روما ولعدم وجود اعتراف قانوني من قبل مجلس الأمن في سيادة دولة فلسطين. وقد ردت الدائرة التمهيدية للمحكمة هذا الادعاء قائلة إن الطعن في اختصاصها في قضية المذكرات سابق لأوانه ويمكن النظر فيه في مرحلة لاحقة.^{٦٠} انتقد سياسيون من مختلف ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي قرار إصدار المذكرات، وقالت المدعية العامة الإسرائيلية إنهم سيطعنون في القرار - الأمر الذي حصل قبيل انتهاء فترة الاستئناف على القرار في أواخر تشرين الثاني ٢٠٢٤.

في ما يتعلق بمذكرات التوقيف بحق نتنياهو وغالانت، أوصى المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بعدم تصعيد المواجهة مع المحكمة الجنائية الدولية، لتجنب فقدان دعم الحلفاء. وبدلاً من ذلك، دعا الخبراء إلى إستراتيجية تقليل الخسائر، تشمل الحذر في السياسات العسكرية، تجنب التصريحات غير المسؤولة،

التحقيق المستقل في الادعاءات، والتأكيد على عدم تبني سياسات تجويع أو منع عودة الفلسطينيين إلى شمال غزة.^{٦١} في المقابل، أوصى معهد كوهيليت اليميني المحافظ، المقرب من الحكومة، في أيار ٢٠٢٤، باعتماد نهج هجومي تجاه المحكمة.^{٦٢}

ينطوي إصدار مذكرات الاعتقال (تشرين الثاني ٢٠٢٤)، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (تموز ٢٠٢٤)، إلى جانب قضية الإبادة الجماعية المرفوعة أمام المحكمة (أواخر ٢٠٢٣) على آثار بعيدة المدى على مكانة إسرائيل. وستكون لها تبعات دبلوماسية وشعبية واقتصادية.

إصدار مذكرات الاعتقال (تشرين الثاني ٢٠٢٤)، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (تموز ٢٠٢٤)، إلى جانب قضية الإبادة الجماعية المرفوعة أمام المحكمة (أواخر ٢٠٢٣) تنطوي على آثار بعيدة المدى على مكانة إسرائيل، وستكون لها تبعات دبلوماسية وشعبية واقتصادية قد تردع المستثمرين الأجانب، وفق خبراء اقتصاديين. في ٢ أيلول ٢٠٢٤، علقت بريطانيا ٣٠ ترخيصاً لتصدير الأسلحة إلى إسرائيل بسبب

مخاوف من انتهاك القانون الإنساني الدولي، مع الإبقاء على ٣٥٠ ترخيصاً آخر، منها مكونات مقاتلة F-35،^{٦٣} تزامن ذلك مع دعاوى قضائية مدنية في فرنسا، وبلجيكا، والدنمارك، وألمانيا، والولايات المتحدة لوقف بيع الأسلحة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية.^{٦٤}

بالنسبة للمبادرات ذات الطابع الجنائي، رفعت مؤسسة هند رجب قضايا جنائية ضد شخصيات إسرائيلية بتهمة جرائم دولية في عدة دول، مما أجبرهم على إلغاء زياراتهم أو الفرار. ألغى الوزير عيمحاي شيكلي زيارته لبروكسل خوفاً من الاعتقال، كما ألغى اللواء غسان عليان زيارته للفايتكان بسبب دعاوى قانونية ضده في إيطاليا.^{٦٥}

تساهم جهود المسائلة القانونية المذكورة أعلاه في تعزيز وإنفاذ ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد (International rules-based order) رغم تعاضم محاولات إسرائيل والولايات المتحدة تقويضها وتفكيكها بشتى الوسائل، ومن ضمنها التجسس، والتشهير، والابتزاز والعقوبات. ففي العاشر من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، أصدرت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة بياناً أعلنت فيه أن «العالم يواجه أعمق أزمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية». وأشار الخبراء إلى الفظائع التي شهدتها العالم في الحرب العالمية الثانية والتي أسفرت عن تصميم جماعي على قول «لن يتكرر ذلك أبداً» وإنشاء الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، بعد مرور عام واحد منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، شهد العالم أشكالاً مروعة من العنف وهجمات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعقاب الجماعي للفلسطينيين، «مما يهدد بانهيار النظام الدولي متعدد الأطراف». وأفضل مثال على ذلك هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على المحكمة الجنائية الدولية. وقد زعم أن إحدى السمات للنظام الجديد الناشئ هي «سياسة القوة الثيوديسية [مدعية العدالة الإلهية] التي يفعل فيها الأقوياء ما في وسعهم ويعاني الضعفاء ما يجب عليهم أن يعانون».^{٦٦}

لا تزال هذه المواقف التصحيحية (بمفعول رجعي) تواجه معارضة بين دول الجنوب العالمي. في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٥، أعلنت تسع دول عن تشكيل «مجموعة لاهاي»، وهو تحالف ملتزم بمحاسبة إسرائيل على الجرائم الدولية المرتكبة في فلسطين، ودعم القانون الدولي، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. أكدت الدول المؤسسة لمجموعة لاهاي، وهي: بليز وبوليفيا وكولومبيا وكوبا وهندوراس وماليزيا وناميبيا والسنغال وجنوب أفريقيا، التزامها بتنفيذ الأحكام الدولية الملزمة ضد إسرائيل وضمان العدالة للشعب الفلسطيني. وقد التزمت جميعها بوقف توريد أو نقل الأسلحة والذخائر والمعدات ذات الصلة إلى إسرائيل، في جميع الحالات التي يوجد فيها خطر واضح من استخدام مثل هذه الأسلحة والمواد ذات الصلة لارتكاب أو تسهيل انتهاكات للقانون الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو حظر الإبادة الجماعية، امتثالاً لالتزاماتها الدولية ومتماشية مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ١٩ تموز ٢٠٢٤ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/Es-10/24.^{٧٧}

كان لحرب الإبادة انعكاسات متناقضة على وكالات الأمم المتحدة. من جهة، استخدمت الولايات المتحدة «الفيتو» ضد عدة قرارات لمجلس الأمن تدعو إلى وقف إطلاق النار وهو ما يظهر ثقل وزن التحالفات الإستراتيجية داخل مؤسسات الأمم المتحدة. من جهة أخرى، تعارضت هذه التحالفات مع تصويتات الجمعية العامة التي أظهرت إدانة ساحقة، حيث طالبت ١٥٣ دولة بإنهاء فوري للعمليات الحربية.

إجمال

تكشف التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد حرب ٢٠٢٤ عن تناقض جوهري بين «الإنجازات» والعسكرية والانحسار الدبلوماسي. فقد وسّعت إسرائيل نفوذها العسكري في الشرق الأوسط عبر اغتيالات وتوغلات في لبنان وسورية، وإعادة رسم خريطة تحالفاتها الإقليمية، لكنها بالمقابل واجهت عزلة متزايدة، وضغوطاً قانونية غير مسبوقة، وتآكلاً في صورتها الدولية.

تكشف التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد حرب ٢٠٢٤ عن تناقض جوهري بين «الإنجازات» العسكرية والانحسار الدبلوماسي. فقد وسّعت إسرائيل نفوذها العسكري في الشرق الأوسط عبر اغتيالات وتوغلات في لبنان وسورية، وإعادة رسم خريطة تحالفاتها الإقليمية، لكنها بالمقابل واجهت عزلة متزايدة، وضغوطاً قانونية غير مسبوقة، وتآكلاً في صورتها الدولية.

ورغم استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل، فإن الفجوة تتسع على المستوى الشعبي بين واشنطن وتل أبيب بسبب التوترات مع الديمقراطيين، وتحولات الرأي العام الأميركي تجاه الحرب. كما عمّق الانقسام الأوروبي معضلة العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي، إذ تباينت المواقف بين دعم إستراتيجي ومطالبات بفرض عقوبات.

على المستوى القانوني، تعرضت إسرائيل لأكبر «ضربة» دبلوماسية في تاريخها، مع قرارات محكمة

العدل الدولية، وإصدار مذكرات اعتقال بحق قادتها من المحكمة الجنائية الدولية. أضعفت هذه التطورات شرعيتها الدولية، وأثرت على علاقاتها مع دول الجنوب العالمي، مما دفع بعض الدول إلى فرض قيود على تصدير الأسلحة لها.

إقليمياً، ورغم نجاح إسرائيل في فرض واقع جديد في سورية ولبنان، فإن الحرب على غزة زادت من تعقيد علاقاتها مع الدول العربية، خصوصاً الأردن ومصر، حيث تصاعدت المخاوف من التهجير القسري ومشاريع إعادة الإعمار. أما اتفاقيات إبراهيم، فتعرضت لنكسة بعد تجميد مسار التطبيع السعودي، رغم استمرار العلاقات مع الإمارات والمغرب.

في ظل هذه التغيرات، تواجه إسرائيل تحدياً إستراتيجياً مزدوجاً: من جهة، تسعى لترسيخ نفوذها العسكري ومشاريعها الجيوسياسية في المنطقة، ومن جهة أخرى، تواجه تآكلاً متسارعاً في شرعيتها الدولية، قد يضعف موقفها الإستراتيجي على المدى الطويل. في هذا السياق، تنتصب أمام الخارجية الإسرائيلية تحديات جديّة للعمل على «حصد» الإنجازات العسكرية الإسرائيلية من خلال إدارة هذه التناقضات، وتكييف سياساتها الخارجية مع البيئة الدولية المتغيرة.

- 1 Thomas Friedman, "Israel Is Losing Its Greatest Asset: Acceptance", in The New York Times, Feb 27, 2024. See: <https://www.opinion/israel-gaza-peace-thomas-friedman.html/27/02/nytimes.com/2024>
- 2 Linda J. Bilmes, William D. Hartung, and Stephen Semler, "United States Spending on Israel's Military Operations and Related U.S. Operations in the Region, October 7, 2023 – September 30, 2024", (Providence, RI: Watson Institute of International & Public Affairs, 7 October, 2024)
- 3 Amelia Thomson-DeVeaux, «Republicans Are More Likely Than Democrats to See Israel as a US Ally: AP-NORC Poll.» Associated Press, 2 Oct 2024. See: <https://apnews.com/article/israel-hamas-war-hezbollah-iran-20b070612a8a76ee1d4d6c47864a2355>
- 4 بدأ هذا التناك في «القيم المشتركة» مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية في كانون الأول ٢٠٢٢، وسعيها إلى تغييرات دستورية وقضائية قد تدفع إسرائيل إلى موقع لا يمكن لواشنطن، تحت إدارة الحزب الديمقراطي، الاستمرار في الدفاع عنه. تفاقمت هذه التوترات خلال الحرب الحالية.
- 5 ألون بنكاس، «الحرب تؤثر العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى أقصى حد»، «الدبلوماسية والعلاقات الخارجية»، ٢٦ أيلول ٢٠٢٤. انظري: <https://www.arenajournal.org.il/single-post/pinkas-israel-us-swords-of-iron>
- 6 أرتيوم كيريتشنيوك، «إسرائيل والولايات المتحدة.. ماذا بعد؟»، مجلة الشؤون العربية الأوراسية، ٦ حزيران ٢٠٢٤. انظري: <https://shorturl.at/wZXGg>
- 7 Kavitha Chekuru, «The White House Gave Israel Coordinates to Save an American's Family. Then Israel Bombed Them Again.» [https://theintercept.com/2024](https://theintercept.com/2024.israel-palestine-family-white-house/06/12/The Intercept, 6 Dec 2024. See: https://theintercept.com/2024)
- 8 أرتيوم كيريتشنيوك، «إسرائيل والولايات المتحدة.. ماذا بعد؟»، مصدر سابق.
- 9 Matthew Lee, "Biden administration notifies Congress of planned \$8 billion weapons sale to Israel," Associated Press, 4 January 2025. <https://www.pbs.org/newshour/world/biden-administration-notifies-congress-of-planned-8-billion-weapons-sale-to-israel>
- 10 Gerrit De Vyck, «Google Rushed to Sell AI Tools to Israel's Military After Hamas Attack.» The Washington Post, January 21, 2025. See: <https://www.washingtonpost.com/technology/2025.google-ai-israel-war-hamas-attack-gaza/21/01/2025>
- 11 Michael Stratford, «Treasury Terminates Sanctions on Israeli Settlers in West Bank.» Politico, 24 January 2025. See: <https://www.treasury-terminates-sanctions-israeli-settlers-00200479/24/01/politico.com/news/2025>
- 12 Meg Kelly, Missy Ryan, and Alex Horton, «Trump Repeals Biden Directive Linking U.S. Arms to Human Rights.» The Washington Post, 24 February 2025. See: [https://www.washingtonpost.com/national-security/2025](https://www.washingtonpost.com/national-security/2025/trump-israel-gaza-us-weapons/24/02/Post, 24 February 2025. See: https://www.washingtonpost.com/national-security/2025)
- 13 Jonathan Adler, «Trump's Unfinished Business for 'Greater Israel'», +972 Magazine, 13 Nov 2024. See: <https://www.972mag.com/trump-greater-israel-lara-friedman>
- 14 يشاي براس، «١٥٥ سبباً لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة»، معهد الديمقراطية الإسرائيلية، ١٥ شباط ٢٠٢٤. انظري: <https://www.idi.org.il/articles/52655>
- 15 الخارجية الإسرائيلية، «انعقاد المنتدى الأعلى لإدارة العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي في بروكسل»، 24 شباط 2025. انظري: <https://www.gov.il/he/pages/association-meeting>
- 16 Sara Hussein, "The New UK Labor Government and Palestine", Arab Center Washington DC, 17 Oct, 2024. See: <https://arabcenterdc.org/resource/the-new-uk-labor-government-and-palestine>
- 17 Neville Teller, "Will Labour's poor track record on Israel harm UK-Israel ties under Trump? – opinion", The Jerusalem Post, 2 March 2025. See: https://www.jpost.com/opinion/article-843563#google_vignette
- 18 للمزيد حول التعاون المتصاعد بين إسرائيل وأقصى اليمين الأوروبي والعالمي انظر هنيدي غانم، «أقصى اليمين الجديد: الظاهرة، المعاني والإسقاطات»، في هنيدي غانم (تحرير)، اليمين الجديد في إسرائيل: مشروع الهيمنة الشاملة (رام الل: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠٢٢). ص: ١٧-٥٢
- 19 Haaretz, «Israel's Foreign Ministry Reportedly Opens Talks with Far-right European Parties, Breaking Official Boycott», Haaretz, 19 Feb 2025. See: <https://www.haaretz.com/world-news/europe/2025-3988-d96e-a9d7-f9eea3220000-right-european-parties-breaking-boycott/00000195>
- 20 المصدر نفسه.
- 21 هنيدي غانم، «أقصى اليمين الجديد: الظاهرة، المعاني والإسقاطات»، مصدر سابق.
- 22 أساف أونسي، «على عكس التقارير: صادرات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل قفزت في الأشهر الأخيرة»، غلوبس، ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٤. انظري: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001492491>
- 23 Christoph Schult and Klaus Wiegrefe, «'Reason of State': The True Story Behind Merkel's Promise to Israel.» Speigel Int., 24 Jan 2024. See: <https://www.spiegel.de/international/germany/reason-of-state-the-true-story-behind-merkels-promise-to-israel-a-9331-e0bbb4cc8f88-4717-00563b9e-0c66>
- 24 لينا أوبرماير، «كلنا إسرائيليون: تبعات منطلق الدولة الألماني الداعم لإسرائيل»، صدى – مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٨ آذار ٢٠٢٤. انظري: <https://www.carnegieendowment.org/sada-we-are-all-israelis-the-consequences-of-germanys-staatsrason?lang=ar/03/2024>
- 25 رينيه ويلدانغل، «موقف الاتحاد الأوروبي والموقف الألماني من هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر والحرب على غزة التي اندلعت في إثره»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة سياسات، ٢٠٢٤. انظري: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655315>
- 26 Ayhan Şimşek, «Majority of Germans Against Israel's War on Gaza: Survey.» AA, 4 June 2024. See: <https://www.aa.com.tr/en/>

- europe/majority-of-germans-against-israel-s-war-on-gaza-survey/3240216
- «Hayat Kassioui, «The EU's Rhetoric-Reality Gap Towards Israel-Palestine» The Cairo Review, 13 January 28
- Martin Konečný, «The EU's Response to the Gaza War Is a Tale of Contradiction and Division.» The Cairo Review, 13 January 28
2024. See: <https://www.thecairoreview.com/essays/the-eus-response-to-the-gaza-war-is-a-tale-of-contradiction-and-division>
- هانو هاوشتاين، «اختيار القائد الجديد في ألمانيا: إسرائيل أم القانون الدولي»، محادثة محلية، ٢٦ شباط ٢٠٢٥. انظري: <https://short-link.me/T4K9> ٢٩
- Schneider, Tal. «Peace without Normalization: 30 Years since the Agreement with Jordan, Three Decades of Cool Relations.» Zman 30
/Israel, 23 Oct 2024. See: <https://www.zman.co.il/529005>
- Yoel Guzansky, Amira Oron and Ofir Winter. «The Arab World and the Trump Administration 2.0.» INSS Insight No. 1939, 5 31
. February 2025. See: <https://www.inss.org.il/publication/trump-middle-east>
- زوهار، إران. «سلام بارد يزداد برودة: حرب غزة تهزّ العلاقات بين إسرائيل ومصر.» هآرتس، ٢ شباط ٢٠٢٥. انظري: <https://www.haaretz.co.il/blogs/mitvim/2025-02-02/ty-article-magazine/00000194-a713-d364-a99f-a757ffa90000> ٢٢
- غوبرين، دافيد، «السير السابق يحذر: مصر تتعاظم عسكرياً وتنتهك الملحق في معاهدة السلام.» واي نت، ٢ شباط ٢٠٢٥. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/b1hngcsrye> ٢٣
- انظري: <https://www.washingtontimes.com/news/2025/feb/17/israel-maintains-five-strategic-positions-lebanon/> ٢٤
- انظري: <https://caliber.az/en/post/israel-to-stay-indefinitely-in-key-lebanon-positions-amid-strategic-concerns> ٢٥
- Hussain Abdul-Hussain, «Lebanon May Be Ready for Peace with Israel. Both Sides Need to Prepare.» FDD, 27 Feb 2025. See: 36
https://www.fdd.org/analysis/op_ed/2025/Lebanon-may-be-ready-for-peace-with-israel-both-sides-need-to-prepare/27/02/
- أفرايم عنبر، «سقوط أسرة الأسد لا يجعل سورية والشرق الأوسط مكاناً أكثر أماناً»، معهد القدس للدراسات الاستراتيجية والأمنية، ٦ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: <https://jiss.org.il/inbar-the-fall-of-assad/> ٢٧
- المصدر نفسه. ٢٨
- يؤاف شوستر، «وزير الخارجية: نحن على تواصل مع الأكراد والدروز في سورية»، موقع واللا الإخباري، ٩ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: <https://news.walla.co.il/item/3710461> ٢٩
- الخارجية الإسرائيلية، «انعقاد المنتدى الأعلى لإدارة العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي في بروكسل»، مصدر سابق. ٤٠
- دين شيموئيل ألماس، «تركيا توقف التجارة مع إسرائيل: ما هي الآثار وما هي الصناعات التي ستتأثر؟»، Globes، ٢ أيار ٢٠٢٤. انظري: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001477896> ٤١
- يوفال ساديه، «في رمى ناجل: تهديد من إيران والأردن ومواجهة مع تركيا»، Calcalist، ٨ كانون الثاني ٢٠٢٥. انظري: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/sjlwwej8ye ٤٢
- Arjun Sengupta, «Why Putin has compared Israel's actions in Gaza to the Nazi siege of Leningrad», in The Indian Express, 15 Oct 43
2023. See: <https://indianexpress.com/article/explained/explained-history/putin-israel-gaza-nazi-siege-leningrad-8983106>
- شايرب إيتون كوهن، «رغم دعمها حماس: إسرائيل ستحافظ على علاقاتها مع روسيا»، إسرائيل اليوم، ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٤. انظري: <https://www.israelhayom.co.il/news/geopolitics/article/15145452> ٤٤
- إيتمار أيخنر، «كاتس لوزير الخارجية الصيني، في أول محادثة له منذ عام: «موقفك من الصراع متحيز»»، Ynet، ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٤. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/ryt5ah9k11> ٤٥
- Razan Shawamreh (22 Jan 2025), «Biased Impartiality: Understanding China's Contradictory Foreign Policy on Palestine,» 46
0377919X.2024.2447229/Journal of Palestine Studies, DOI: 10.1080
- نجلاء مرعي، «تداعيات حرب غزة على النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا»، في أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ٢٦ آب ٢٠٢٤. انظري: <https://shorturl.at/AAAs40> ٤٧
- المصدر نفسه. ٤٨
- إيشر لوبوتسكي، «سلوك الدول الأفريقية في مواجهة الحرب في غزة: بين الفرصة والمخاطر بالنسبة لإسرائيل»، معهد دراسات الأمن القومي، كانون الثاني ٢٠٢٤. انظري: https://www.inss.org.il/he/strategic_assessment/africa-gaza/ ٤٩
- المصدر نفسه. ٥٠
- موريسيو ديمتري، «تأثير موبايلاي» في العلاقات بين أميركا اللاتينية وإسرائيل (٢٠٠٩-٢٠١٩)، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢٠. انظري: https://www.inss.org.il/he/strategic_assessment/the-mobiley-effect-in-latin-america-israel-relations-2009-2019 ٥١
- إيتمار أيخنر، «في ظل الحرب في غزة والمقارنة بأوشفيتز: كولومبيا تطلب من السفير الإسرائيلي المغادرة»، Ynet، ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/b1vkeliz6> ٥٢
- أساف روزنسون، «الرئيس الكولومبي يعلن: «قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل»»، Mako، 1 أيار ٢٠٢٤. انظري: https://www.mako.co.il/news-world/2024_q2/Article-21982c286353f81026.htm ٥٣
- نيطع بار، «التحول التكنوني: هل تتأى دول أميركا الجنوبية بنفسها عن إسرائيل؟»، إسرائيل اليوم، ٢ أيار ٢٠٢٤. انظري: <https://www.israelhayom.co.il/news/world-news/other/article/15682467> ٥٤
- Jeremy Sharon, «World Court: Israeli Presence in East Jerusalem, West Bank Is Illegal and Must End.» The Times of Israel, 19 55
/July 2024. See: <https://www.timesofisrael.com/world-court-israeli-presence-in-east-jerusalem-west-bank-is-illegal-and-must-end>
- Arthur Neslen, «EU 'Bending' Rules to Allow Trade With Israeli Settlements, Leaked Analysis Shows.» The Intercept, 23 Oct 56

- eu-israel-settlements-trade-gaza/23/10/2024. See: <https://theintercept.com/2024>
- ٥٧ انظري موقع البرلمان البريطاني على الرابط التالي: <https://hansard.parliament.uk/Commons/2025-01-14/debates/1901B678-194E-49E3-89CA-00A78D006B10/TopicalQuestions#contribution-1312F12E-2722-4A24-AA68-E98EFCE639CC>
- ٥٨ انظري موقع المحكمة على الرابط التالي: <https://asp.icc-cpi.int/states-parties>
- ٥٩ راجعي بيان المحكمة على الرابط التالي: <https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges>
- ٦٠ انظري موقع المحكمة على: <https://www.icc-cpi.int/court-record/icc-01/18-374>
- ٦١ تاميرا شاربيط باروخ وتامي كانير، « إن مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي هي قرار خطير وخطيب – وماذا بعد؟»، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤. انظري: <https://www.inss.org.il/he/publication/icc-netanyahu-galant>
- ٦٢ انظري موقف منتدى كوهيلت على الرابط: <https://www.kohelet.org.il/wp-content/uploads/2024/05/avraham-icc-strategy-HEB.pdf>
- ٦٣ Al Tamimi, Yussef; Piperides, Andreas: Third State obligations in the ICJ Advisory Opinion: Implications for the United Kingdom and Cyprus, VerfBlog, 14 Oct 2024. See: <https://verfassungsblog.de/third-state-obligations-in-the-icj-advisory-opinion>
- ٦٤ انظري الرابط التالي: <https://apnews.com/article/netherlands-f35-israel-jets-ban-8b879c71115246aa16946a7597504c54>
- ٦٥ انظري أعمال منظمة هند رجب على الرابط التالي: <https://www.hindrajabfoundation.org/news>
- ٦٦ samuel-/21/02/Nils Gilman, «Samuel Huntington Is Getting His Revenge.» FP, 21 Feb 2025. See: https://foreignpolicy.com/2025-huntington-fukuyama-clash-of-civilizations/#cookie_message_anchor
- ٦٧ أنظري البيان المشترك لمجموعة لاهاي على الرابط التالي: <https://thehaguegroup.org/the-hague-group-arabic>

